مجلة الخدمة الاجتماعية

رؤية مستقبلية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني

دكتور

محمد الدمرداش أبو الفتوح إبراهيم

أستاذ تنظيم المجتمع المساعد

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعي بكفر الشيخ

1445هـ/2024م

أولاً: الإشكالية البحثية:

يرتبط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم جماعات المصالح (Interest groups) منذ أرسطو لاسيما في تناوله للعلاقة بين طبيعة النظام السياسي وصراع جماعات المصالح، مروراً بفلسفة هيجل حول المجتمع المدني خاصة اعتبار المجتمع المدني هو المستوى الوسيط بين العائلة والدولة، والواقع أن مفهوم المجتمع المدني يعتبر إطاراً يربط بين ثلاثة أبعاد هي: الديمقراطية (ومحورها توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات) والتنمية (تطوير البنيات المختلفة للمجتمع) والتسوية السليمة للنزاعات على المستوى الداخلي والخارجي (إيجاد معادل أخلاقي للحرب كما تصوره نورمان إنجيل وتطوير الإدارة السليمة للخلافات بين الأفراد)، هذه الأبعاد تقوم على فكرة مركزية من حيث التعبئة لتحقيقها وهي الاختيارية في المشاركة.

والواقع أن إشكالية المجتمع المدني ناجمة في أساس عن وجود مستويين من الولاء لدى الأفراد: الأول وهو الولاء للدولة القومية والذي تبلور بشكل كبير بعد نشوء الدولة المعاصرة، أما المستوى الثاني فهو الولاء الفرعي للفرد والذي يتحرك طبقاً للمصالح، فيتركز في العائلة أو المهنة أو الحي أو ما شابه ذلك ، ولما كان الولاء للدولة هو ولاء يقوم على التجريد من ناحية ويتسم بالشمول ويلقى إجماعاً بين المواطنين من ناحية أخرى، فإن الولاء الثاني يقوم على مصالح تتسم بالعينية من ناحية ويتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراره من ناحية ثانية، فالفرد لا يغير من انتمائه لولائه إلا في حالات نادرة، ولكن كثيراً ما تغير من انتمائه للتنظيمات الاختيارية كالمهنة أو الطبقة أو الوضع.

وتواجه منظمات المجتمع المدني العديد من الإشكاليات التي تعيق دورها التطوعي التنموي، وهي إشكالية الفساد الذي يتخذ أشكالاً عديدة منها الفساد الكبير مثل الطلبات المباشرة للحصول على دفعات مالية كشرط للحصول على دفعات مالية كشرط للحصول على ترخيص لعمل تجاري كبير أي الفساد الصغير الذي يتمثل في دفعات مالية صغيرة. بالإضافة إلى تعقد الإجراءات التنظيمية وإغراقها في الروتين. وبطء اتخاذ القرارات أو تناقصها أو عدم حسمها نتيجة لتردد القيادات الإدارية إلى جانب سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية، ومحاباة الأقارب, وعدم الإخلاص أو الأمانة, مع ضعف الإشراف والتوجيه. كل هذا يؤدى إلى التدهور. (نبيل, محمد, 2018م، 164)

وقد أشارت إليه دراسة (عماد الدين إسماعيل مصطفى، 2023م) إلى ظاهرة الفساد الإدارى فى الأجهزة الحكومية ومقترحات الحد من ظاهرة الفساد وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهم أشكال الفساد هى الرشوة والمحسوبية وسببها ضعف راتب الموظفين. وانتشار القيم المتعاونة مع الفساد، وسلبية المواطنين. كما توصلت إلى مجموعة من. وقد أوضحت دراسة (Aibieyi, 2007) التى توصلت إلى أن مكافحة الفساد تحتاج إلى قادة جيدين وصادقيين في النزاهة والانضباط والثقة ومن أهم أسباب الفساد هو افتقار الحكومة إلى الإرادة لتوجيه الاتهام إلى أصحاب المناصب العامة السابقيين والحاليين. والتشريعات غير كافية وغير فعالة بشأن الفساد مما أدى إلى ارتفاع مستوى الفساد. (Albiei, 2007) كما أكدت دراسة (Jeanne Pauline, 2010) على أن الفساد المالي والإداري مشكلة خطيرة ولها آثار سلبية كثيرة على التنمية الاقتصادية المستدامة على الصعيد العالمي فإن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد تتطلب بنجاح تشريعات شاملة لمكافحة الفساد، وسلطات قوية، فضلاً عن أساليب واستراتيجيات التحري الخاصة. كما يتطلب وجود نظام فعال لمكافحة الفساد وإطاراً قانونياً شاملاً لمكافحة الفساد لا يقتصر علي المعاقبة علي جميع أشكال الفساد المالي والإداري وإنما أيضاً علي تقوية مؤسسات مكافحة الفساد. (Jeanne Gashumba, 2010) وتنص مادة (٢١٨) من الدستور على أن تلتزم الدولة بمكافحة الفساد المالي والإداري ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك, وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد, وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية, وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. (جمهورية, دستور، 2014م، 69)

وقد أشارت إليه دراسة (نهى محمد ، 2022م) تهدف تلك الدراسة إلى التوصل إلى استراتيجية وطنية مقترحة لتعزيز الشفافية والمحاسبية ومحاربة الفساد المالي والإداري في القطاع الأهلى توصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم متطلبات الشفافية والمحاسبية هي وجود نظام محاسبي دقيق، تدعيم الممارسة الديمقراطية, تعزيز الثقافة التنظيمية، ضرورة الدعم المالى وتوصلت إلى أن أهم تحديات الشفافية والمحاسبية هي نقص التمويل, وغياب وضعف ثقافة المساءلة والمحاسبية داخل هذه الجمعيات, وتوصلت الدراسة إلى وضع استراتيجية وطنية مقترحة لتعزيز الشفافية والمحاسبية في الجمعيات الأهلية المصرية. (محمد ، 2022م), وكذلك ما أوضحته دراسة (نهى عبد القوى ، 2023م) التي توصلت نتائجها إلى أن أهم المعوقات التى تواجه جهود مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية تتمثل فى ضعف الرقابة الإدارية والمالية في القطاعات الحكومية، نقص الكوادر الفنية المؤهلة فى أجهزة مكافحة الفساد المالي والإداري

الحصانات التي يتمتع بها شاغلو الوظائف العليا في الدولة, وأن أهم الآليات التى تسهم فى مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية هى تطبيق مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب, تفعيل دور أجهزة الرقابة والمساءلة، أما أقل الآليات إسهاماً في مكافحة الفساد فكانت فتح فروع للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المالي والإداري. (بن لطف، عبد القوى، 2023م) كما أكدت دراسة (حياة عمرادي، 2023م) إلى أن المجتمع المدني بتنظيماته يمكن أن يكون شريكاً فعلياً للجهات الرسمية في التصدي للفساد المالي والإداري إذا ما وفرت له الآليات والإمكانيات الكفيلة بتعزيز نشاطه على غرار منحه الاستقلالية الوظيفية والمالية.

والواقع أن هذه الدراسة جاءت لتمثل إطاراً نظرياً يؤسس للخطوات العملية الواجبة الإتباع رسمياً وأهلياً للقضاء على تلك الظاهرة، من منظور أن الخدمة الاجتماعية كأحد التخصصات الهامة في مواجهة هذه الظاهرة، وذلك لان هذا المنظور يعتبر واحد من أهم الأطر النظرية التي توجه الممارسة وإطاراً شاملاً يسهم في وضع نماذج محددة للممارسة العامة مع الظاهرة التي يتعامل معها، كما أنه يشكل إطاراً لتوظيف العديد من مما يجعل لممارسة الخدمة الاجتماعية شكلاً مميزاً يختلف عن أشكال ممارسة المهن الأخرى التي تشترك مع الخدمة الاجتماعية في التعامل مع مشكلات الإنسان، حيث تساعد فروض ومفاهيم المنظور النسقي الأيكولوجي الأخصائي الاجتماعي (الممارس العام) على تحديد مفهوم واضح للمشكلة التي يتعامل معها، من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

وطريقة تنظيم المجتمع شأنها في ذلك شأن الطرق الأخرى تمارس من خلال هيئات, أو مؤسسات متخصصة اتفق على تسميتها أجهزه تنظيم المجتمع، وتعبر هذه الأجهزة عن الثروة الأساسية في المؤسسات والمنظمات بكافة أنواعها الإنتاجية، والحكومية والأهلية. (الفاروق, مسعد ٢٠١٠م، ١١٧) والتى تؤمن بتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الظلم عن المظلومين والفئات الضعيفة في المجتمع ولذا فهى تركز على استخدام نماذج في الممارسة المهنية مع الفئات وجماعات المجتمع المستضعفة المظلومة والمحرومة من القوة في المجتمع. وطريقة تنظيم المجتمع في هذه الحالة تعمل على زيادة معدلات الأداء والفاعلية لهم والمنظمات الاجتماعية فى المجتمع, لتوفير الخدمات وتمكينهم من زيادة قدراتهم (عبد الفتاح, محمد, ٢٠١١م، 14) وهذا ما أشارت إليه دراسة (ريهام عبد النعيم ، 2018م) فى نتائجها إلى تقوية دور المنظمات فى مجال محاربة الفساد المالي والإداري وتوسيع صلاحياتها ومكافحة المحسوبية في احتلال الوظائف العامة, وفى إسناد الأعمال والتوريدات وقيام المؤسسات والجمعيات الأهلية في بناء ثقافة مواجهة الفساد والكشف عنه ومعالجة أسبابه ومصادره. (عبد النعيم, ريهام، 2018م)

وهناك العديد من الوسائل والأدوات في طريقة تنظيم المجتمع وأهم هذه الأدوات اللجان وهي الأساسية فى تنظيم المجتمع فيتم تشكيل اللجان إما لدراسة الموضوعات معينة, وتقديم الرأي والمشورة وقد تكون لجان مؤقتة أو لجان دائمة. (عبد الله نائلة، 2018م، 310) ولقد أصبحت طريقة تنظيم المجتمع تمثل ضرورة من ضروريات الحياة فى مجتمع معقد متشابك، ووسيلة لا يمكن إغفالها لرفع مستوى عال الحياة لجموع المواطنين. (إبراهيم عبد العزيز، ٢٠٢١م، 17) وهذا ما أشارت إليه دراسة (هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط، 2022م) التي توصلت دراستها إلى أن ظاهرة الفساد لها العديد من الآثار السلبية على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومكافحتها يتوقف على تفعيل دور المواطنين وضمان مشاركة أكثر فعالية. (محمود هويدا، 2022م) كما أكدت دراسة (عبد الغفار دويك، 2022م) على إمكانية قيام منظمات المجتمع المدني بمكافحة الفساد من خلال الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد المالي والإداري وتوظيف هذه المعلومات المتحصل عليها في إعداد التقارير والدراسات حول الفساد في منظمات المجتمع المدني من منظور طريقة تنظيم المجتمع، كما أوصت دراسة (انتصار عبد الوهاب، 2022م) على ضرورة تشجيع الدراسات الميدانية حول تحليل ظاهرة الفساد المالي والإداري من أجل بلورة أطر نظرية ونماذج علمية من خلال طريقة تنظيم المجتمع لمعرفة الدوافع وتشخيص الأسباب وتحليل الظروف المسببة للفساد، والتي يتم استنباطها من قضايا الفساد، أما دراسة (أسماء حسن سعد، 2023م) والتي تناولت تقنيات طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل لجان مكافحة الفساد حيث كشفت نتائج الدراسة إلى صحة الفرض مؤداة إلى "نتوقع أن يكون تقدير أداء اللجان متوسطاً للمسئوليات المنوطة بها حيث جاء بقوة نسبية (٧٠.٥٨%) وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام تشكيل وانتقاء اللجان وتفعيل أدائها في مكافحة الفساد المالي والإداري وجود علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين استخدام التنسيق وتفعيل لجان مكافحة الفساد, عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام استراتيجية التمكين وتفعيل لجان مكافحة الفساد في القطاعات الحكومية منظمات المجتمع المدني.

في ضوء مما سبق أصبح وجود منظمات المجتمع المدني له قوة فعالة ومستقلة من ضمن المؤشرات التي تقيس تقدم الدول وتطورها مستقبلاً، كما أن لها دور فعال مكملاً لدور الدولة سواء بمفردها أو بمشاركتها مع دول أخرى أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، كما تؤدي منظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً حيوياً ومؤثراً في إطار تنشيط الحراك المجتمعي في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري مستقبلاً.

لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة فيما يلي:

-ما الرؤية المستقبلية لمنظمات المجتمع المدني للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري ؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

1-اهتمام مصر بمنظمات المجتمع المدني وإظهار دورها الإيجابي في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري حتى يمكن أن تحقق أهدافها التنموية والاجتماعية للمستفيدين من خدماتها على أكمل وجه ممكن، حيث أن الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني ازداد بشكل كبير، كما أنه يؤدي إلى إهدار الموارد ويخفض فى النمو الاقتصادي فهو يؤثر على جودة الحياة, ويقلل من قيمة المصداقية والثقة بالنسبة لأجهزة الحكومية، لذلك فإن أى إسهام في تفعيل لجان مكافحته من شأنه تحسين جودة الحياة فى المجتمع المصرى وإخفاء قدر من المصداقية والثقة للأجهزة الحكومية والدولة.

2-لموضوع الدراسة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر كونه يسلط الضوء على ظاهرة عالمية ألا وهي ظاهرة الفساد للوقوف على مخاطرها وإضرارها ومحاربتها وإرساء أسس النزاهة من خلال الاهتمام باستقصاء مهددات الوحدة الوطنية من خلال تبني اتجاهين، الاتجاه الأول هو البعد الاستشرافي المستقبلي ويتمثل في القيام بالدراسات الإستشرافية في دراسة وتشخيص مشكلة الفساد بمنظمات المجتمع المدني وتحديد مستوى قوة أو ضعف البرامج الهادفة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالجامعات ومعرفة كافة الأبعاد المرتبطة بذلك.

3-إن هذه الدراسة تسلط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني كواحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية في التوعية بمخاطر الفساد لدى طلبتها وتوجيههم توجيها قيميا وأخلاقيا صحيحا. باستخدام نهج العمل من القاعدة إلى القمة، المعتمد على مفهوم مسؤولية المواطن والحوكمة الذاتية لتعزيز عملية التنمية، حيث تتَّخذ المشاركة شكل تبادل للمعلومات أو تشاور أو اتخاذ قرارات أو المبادرة بأنشطة، بإشراك المتضررين من الفساد باطراد في أنشطة مكافحته، لأنهم أكثر استعدادًا من غيرهم لتقديم أفكار وآراء جديدة تحفز التغيير الإيجابي.

4-تبرز أهمية الدراسة الحالية في إدراك أهمية الفئة المستهدفة، ألا وهي العاملين بمنظمات المجتمع المدني من خلال تنفيذ الدراسة وفق منهجية علمية تشاركيه انطلاقاً من مفهوم تنموي، بإمكانية الاستثمار الحقيقي للجيل المتحمس والمؤمن بذاته ومجتمعه ووطنيته، من خلال معرفة مدى استعداد العاملين بمنظمات المجتمع المدني للمشاركة والتفاعل إذا أعطى الفرصة من جهة ووجود البرامج

التفاعلية التشاركية المناسبة من جهة أخرى، باعتبار أن التعليم أداة وقائية أساسية خاصة والفساد المالي والإداري يدمر الفرص، ويُضعف الإلتزام بحقوق الإنسان والمبادئ الوطنية، ويشوّه العلاقات بين الحكومات وشعوبها. ويُضعف معنويات الشباب في الدول وتفاؤلهم وإيمانهم بالعدل والمساواة، وربما دفعهم إلى اليأس والعنف سبيلا لتحقيق طموحاتهم. ومن ثم فإنَّ إشراكهم في جهود مكافحة الفساد المالي والإداري يعد استثماراً من شأنه أن يضمن مستقبلاً واعداً للسياسات والممارسات الرامية إلى مكافحة الفساد لبناء شعور راسخ من المواطنة الصالحة لدى العاملين بمنظمات المجتمع المدني، والعمل على تعزيز مشاعر الولاء والانتماء والشراكة لتحقيق مستوى معيشي أفضل للمواطن من خلال مكافحة الفساد المالي والإداري وتعزيز الشفافية.

5-قد تفيد نتائج الدراسة وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني وذلك في وضع خططها وسياساتها وبرامجها المستقبلية في المساهمة في مكافحة الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى أنها نتائج الدراسة قد تفيد هيئة لمكافحة الفساد في وضع البرامج المرتبطة بتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد في إيجاد مستوى عالي من الشراكة ومدى مساهمة كل جهة وقيامها بدورها، ونقل أفكار العاملين بمنظمات المجتمع المدني لإيجاد الوسائل الفاعلة لمشاركتهم في برامجها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري.

6-إبراز دور مهنة الخدمة الاجتماعية عموماً وطريقة تنظيم المجتمع خصوصاً في المشكلات التي تهتم بتنمية وتنظيم المجتمع والتي تواجه منظمات المجتمع المدني ومن أهمها ظاهرة الفساد المالي والإداري لأهميتها الكبرى لهذه المنظمات لإشباع حاجات المستفيدين وبهدف تنظيم مجتمعي فعال تحقيقاً لرؤية مصر 2030م.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1-تحديد الأنماط المختلفة للفساد المالي والإداري التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

2-تحديد العوامل التي تسهم في انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني.

3-تحديد الآثار السلبية المترتبة على انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني.

4-تناول آليات منظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري.

5-تحديد المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري.

6-تحديد المقترحات التي تسهم في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري.

7-اقتراح رؤية مستقبلية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

1-ما الأنماط المختلفة للفساد المالي والإداري التي تواجه منظمات المجتمع المدني؟

2-ما العوامل التي تسهم في انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني؟

3-ما الآثار السلبية المترتبة على انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني؟

4-ما آليات منظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري؟

5-ما المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري؟

6- ما المقترحات التي تسهم في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم الرؤية المستقبلية:

ارتبط هذا المصطلح بعلم المستقبليات، حيث عرفت الرؤية المستقبلية بأنها استشراف المستقبل وذلك اجتهاد علمي يهدف إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تتضمن المعالجة الأساسية لجوانب معينة لمجتمع معين خلال فترة زمنية لا تزيد عن عشرين عاماً ويعتمد على فهم الماضي والحاضر وعلى خبرات البشر وأهدافهم. (السروجي، ٢٠١٧م، ص١٢٧) وتقصد الباحثة بالرؤية المستقبلية في الدراسة الحالية بأنها:

وجهة نظر لها منطلقاتها العلمية والميدانية والمجتمعية، ومبنية على إطار معرفي وقيمي ومهاري تراث بحثي لآليات طريقة تنظيم المجتمع في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني وملتزمة بخطوات المنهج العلمي في التفكير الاستقرائي؛ بدء من تحديد المشكلة فجمع البيانات فتحليل الأسباب وربطها بالنتائج؛ مروراً باقتراح البدائل واختيار أفضلها وتنفيذه ومتابعته ثم تقويمه للتعرف على مناطق القوة والضعف.

2-مفهوم الفساد المالي والإداري:

أ-مفهوم الفساد في اللغة: يستخدم مفهوم الفساد في اللغة بمعاني متعددة فيقال (فسد) الشيء، (يفسد) بالضم (فساداً) فهو (فاسد) و(أفسده ففسد) و(المفسدة) ضد المصلحة، فالفساد في اللغة العربية هو خلاف المصلحة، والفساد هو "خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج أو كثيراً ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة، ويقال فسد فساداً وفسوداً، وأفسد غيره. (أبو رية، 2014م، ص58)

ب-المفهوم الاصطلاحي للفساد:عرف الفقهاء والباحثون الفساد بتعريفات عديدة اختلفت مضامينها باختلاف نظرة كل فقيه إليها فمنهم من يعرف الفساد على أنه "سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصية، كما يعرفه البعض على أنه" الخروج عن القانون والنظام أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لفرد أو لجماعة معينة، وأيضاً من أهم التعريفات تعريف منظمة الشفافية الدولية بأنه (إساءة استعمال السلطة التي اؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية) وعرف صندوق النقد الدولي الفساد بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص)، في حين عرفه البنك الدولي على أنه: (إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة). (آل الشيخ، 2017م، ص113)

د-مفهوم الفساد المالي والإداري:

يتمثل الفساد المالي والإداري في السلوك القانوني المتمثل في إهدار المال العام، وكذا أعمال السمسرة في المشاريع، وكذا أعمال تجارة الأسلحة، فاختلاس المال العام يتم من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح مجموعة من الأفراد أو الطبقات المعينة، وكذا متاجرة الموظف العام بوظيفته، كأن

يقوم الموظف العام بأخذ رسوم نظير الخدمة التي يقدمها للناس ومن المفترض أنه يتقاضى راتبه نظير تقديم هذه الخدمة.

يقصد بالفساد المالي والإداري في الدراسة الحالية: هو الفساد المرتبط بالشئون المالية أو الإدارية المنظمة للعمل بمنظمات المجتمع المدني، من حيث أنواعه الحجم إلى فساد كبير وفساد صغير داخل هذه المنظمات والتي تؤثر سلباً على القياد بدورها الخدمي والتنموي في المجتمع.

3-مفهوم منظمات المجتمع المدني: يعرف المجتمع المدني علي أنه منظمات تطوعية وغير حكومية وغير هادفة للربح يؤسسها الناس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لأنفسهم أو للآخرين في المجتمع (آل غصاب، 2018م) أيضاً هناك من يعرف المجتمع المدني أنه مجموعة من التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة ومن مهماتها بلورة المصالح، الوساطة والضغط، ولها أهداف أساسية هي الديمقراطية والتنمية ولها ثقافة إنسانية جامعة تتخطي الانقسامات السياسية. (الجريس، 2022م، ص158) ويقصد بالمجتمع المدني في هذا البحث بأنه وعاء يضم كافة المنظمات المجتمعية غير الحكومية وغير الربحية والتي تقدم جملة من الأنشطة التطوعية الحرة.

سادساً: النظريات المفسرة للدراسة:

1-النظرية الأخلاقية:

ينفرد علماء الأخلاق في تناولهم لمشكلة الفساد بروح تستهدف وصف تلك الظاهرة وقياسها وتحليلها حيث اهتم كل من رونالد وريت Ronald Warit وإدجار سمبكنز Edgar Simpkins وهما من علماء الأخلاق، بحمى انتشار الفساد في الدول النامية في كتابهما الفساد في البلدان النامية وحاولا تعريف الفساد فشبهاه بنوع من الشجيرات أو الأعشاب الضارة التى تنمو فى التربة الصالحة فتعوق نمو النباتات النافعة كما يشيران إلى أن أي فعل فاسد يعد فاسداً إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك، وأحس فاعله بالذنب وهو يقترفه، وأن السبب الرئيسي لانتشار الفساد يتمثل في الشراهة وحب المال وتدنى القيم الأخلاقية (محمد عبد الله على، 2023م، 384) ومواجهة الفساد الإداري على سبيل المثال، في ضوء هذا الاتجاه يقتضى تدريب موظفين عموميين غير فاسدين، لكنه من الصعب ملاحقة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد لارتباطه بالنيات غير الظاهرة والسلوكيات غير المعلنة (حنان سالم، ٢٠٢٣م، ٦٤) فالمجرمون ذوو

الياقات البيضاء لا يهتمون كثيرا بالقواعد الأخلاقية السائدة فعندما يتورطون في سلوك منحرف فإن مكانتهم لا تتأثر عند الناس الذين حولهم، حيث يجدون تبريرات لتصرفاتهم (محمد شومان، 2018م، 123) كما تقوم الشركات الكبرى بتدريب الشباب على كيفية الربح فقط، حتى إن كان ذلك بشكل لا أخلاقي، فما هو غاية في الأهمية هو الربح فقط، لذا فإن هؤلاء لا ينظرون الى ذواتهم باعتبارهم مجرمين، كما أن نظرة المجتمع إليهم تختلف عن النظرة إلى جرائم الشارع. (Clinard & Meier, 2018, p. 198)

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

الفساد سلوك أداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي، أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تم التوقيع عليها في ٢٠٠٣ فإنها لا تحتوي تعريفاً شاملاً للفساد إلا أنها تعتمد توصيفاً خاصاً للأعمال الإجرامية التي تعد سلوكاً فاسداً في الوقت الحاضر مع إعطاء الحرية للدول في معالجة إشكال الفساد المختلفة على أساس أن مفهوم الفساد فيه من المرونة ما يجعله قابلاً للتكيف مع مختلف المجتمعات (بحر، 2021م، ص58) ووضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد كما يأتي: (إساءة استعمال الوظيفة العامة أو السلطة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث غالبا عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو طلبها أو ابتزازها لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يأتي عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوة للإفادة من إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد إن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (هلال، 2017م، ص34) فالفساد الإداري فيعبر عنه بالانحرافات والمخالفات الإدارية والوظيفية التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته العمومية كالامتناع عن أداء العمل وإفشاء أسرار الوظيفة وغيرها من المظاهر أما الفساد المالي فهو عبارة عن الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في المؤسسة. (عاشور، 2011م، ص123)

إن مفهوم الفساد الإداري والمالي واسع بحيث يشمل الكثير من الأعمال والانحرافات الوظيفية والمالية السلبية غير المشروعة والتي قد يقوم بها الموظف داخل الجهاز الإداري الحكومي من خلال

الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري الرسمي واستغلال الوظيفة العمومية الممنوحة له لتحقيق أهداف خاصة بعيداً عن المصلحة العامة. (محمد، ٢٠١٧م ، ص١٤٨)

1-أنواع الفساد الإداري والمالي من حيث الإقليم:

يتنوع الفساد الإداري والمالي حسب منظور الإقليم إلى نوعين اثنين (صالح & فريدة، 2022م، ص422)

النوع الأول: الفساد المحلي:

وهو ما ينتشر من فساد بداخل اقليم الدولة لا يتجاوز حدودها الإقليمية، ولا يخرج عن كونه فساد بين صغار الموظفين والأفراد والذي لا يرتبط بشركات دولية أجنبية، وهو أكثر أنواع الفساد انتشاراً في المجتمعات المحلية، ويتمثل في الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ. (عبد العالي، 2023م، ص28)

النوع الثاني: الفساد الدولي:

هذا النوع من الفساد يأخذ مدي واسعاً وعالمياً يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وحتى القارات، وهذا في إطار العولمة، والتي اصبحت لا تعترف بالحدود وهو فساد يتسع نطاقه ليربط بين شركات محلية وشركات اجنبية دولية والقادة السياسيين في الدولة من خلال المنافع الذاتية المتبادلة التي يصعب الحجز بينها ، وهو أخطر أنواع الفساد نظراً لكونه يهدد كيان الدولة وشعوبها. (محمد، ٢٠١٧م، ص6)

2-مظاهر الفساد المالي الإداري: (معابرة، 2023م، ص127)

أ-الرشوة: مما حرمه الإسلام و غلظ في تحريمه الرشوة، و هي دفع المال في مقابل قضاء مصلحة يجب على المسئول قضائها بدونها، ونرى أن أسباب بروز الرشوة و اتساع نطاق تداولها يعود إلى جملة من العوامل من أهمها: تعقيد الإجراءات الإدارية سوء استخدام الروتين، التطبيق غير العملي وغير المنطقي للتعليمات واللوائح، طول السير الإداري لبعض الأجهزة الإدارية، والتي غرضها وضع العراقيل أمام إنجاز المعاملات.

ب-المحسوبية: تظهر عندما يقوم مسؤول إداري بإعطاء الأولوية للأقارب والأصدقاء المعارف في حالات التوظيف والترقية الوظيفية، وإعطاء المناقصات على المشاريع والأعمال التجارية الأخرى دون التقيد

بالقواعد والقوانين المنظمة للتوظيف ودون مراعاة اعتبارات الجدارة والمؤهلات والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

جـ-سوء استغلال السلطة أو المنصب العام: تعرف السلطة بأنها الحق في إصدار الأوامر ومتابعة تنفيذها والمحاسبة عليها، ويوجد في السلطة جانبين: أولهما ضرورة امتلاك القوة من مصادر مختلفة والأمر الآخر هو النفوذ أي القدرة على التأثير على الآخرين.

د-الغش: يتخذ الفشل عدة مظاهر منها: التهرب الضريبي والجمركي: يقع الغش في هذا المجال من خلال تبديل تواريخ الصلاحيات حتى أن أحد المتابعين لمثل هذه القضايا اعتبرت أفريقيا عموما أهم مكان للتخلص من السلع التي على وشك انتهاء صلاحياتها وخاصة الأطعمة المحفوظة.

هـ-التهرب الضريبي والجمركي، يقوم بمثل هذا السلوك رجال الأعمال فهؤلاء يدفعون الرشاوى للمسؤولين الحكوميين بغيت حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم وفق استثناء أو تلاعب على القوانين. (نافعة، 2016م، ص58)

و-الابتزاز: هذا النوع من الفساد يمارس من قبل الإداريين والعاملين خاصة في الأجهزة التي تمارس الأنشطة السيادية مثل الأجهزة الأمنية بكافة أنواعها الانضباطية و لجان التفتيش ، وعادة ما تدفع هذه المبالغ تحت التهديد لدفع الضرر الجسدي أو النفسي أو الإساءة إلى السمعة. (حسن، 1445هـ، ص148)

3-العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري في منظمات المجتمع المدني:

أ-العوامل السياسية: تعد العوامل السياسية لانتشار الفساد من أهم الأسباب وأخطرها، حيث تزيد فرصة الفساد كلما تركزت القوى السياسية في المجتمع في يد فرد واحد أو قلة واحدة من الأفراد، فضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة السياسية، وتفشي الاستبداد السياسي والديكتاتوري يعد سبباً رئيسياً في تنامي هذه الظاهرة، وهذا دون أن ننسى أيضاً أن الفساد يزداد ويأخذ مداه الكبير في ظل تغييب الحريات العامة وتحجيم دور مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والدور الرقابي وعدم استقلالية القضاء بسبب عدم الإلتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات. (الخثران، 1434هـ، ص68)

ب-العوامل الاجتماعية: تتمثل العوامل الاجتماعية للفساد في تزاوج العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المادية وضعف وانهيار القيم والأخلاق الوظيفية وسلبية القيم والعلاقات والعادات والتقاليد، فهي إذن أسباب تتعلق بموروثات ومكتسبات المجتمع العقائدية والثقافية الفاسدة ، فسوء التنشئة الاجتماعية وفساد أخلاقه وقيمه تعد سبباً رئيسياً للفساد ذلك لأن التنشئة الاجتماعية تعد القاعدة الأساسية لأي سلوك تنظيمي لما تملكه من اتجاهات عقائدية ودينية لها علاقة بالحصانة التي يتمتع بها البعض ضد الفساد. (بن تركي، 2022م، ص117)

جـ-العوامل الاقتصادية: يقصد بها الأوضاع الاقتصادية المتردية ونتائجها التي تدفع نحو وقوع الفساد وانتشاره كضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر، وانعدام أو سوء التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية وفقا لأسس علمية وغياب دراسات الجدوى للمشاريع بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة، وغياب الشفافية والموضوعية في استغلال موارد الدولة إلى غيرها من الأسباب الاقتصادية الأخرى. (بحر، 2021م، ص56)

د-العوامل الإدارية: إن الخوض في تحديد أسباب الفساد يدفعنا إلى الحديث عن أثر المتغيرات الإدارية التي يتكاثر ويترعرع فيها الفساد فمعلوم أن للفساد الإداري ظروف مشجعة ومحفزة له، فتفشي البيروقراطية وغموض القوانين وتعقيد الإجراءات الإدارية واستغراقها لزمن طويل يهيئ الفرصة المواتية للموظف المنحرف لكي يبتز المواطن فيتقاضى منه الرشوة مقابل تبسيط هذه الإجراءات، كما يعزى أيضا الفساد إلى اعتماد معايير سياسية وطائفية وأسرية في تقليد الوظائف بعيداً عن معايير الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية وإتباع أساليب قديمة في إدارة المؤسسات الحكومية واستبعاد الوسائل الحديثة.

4-الآثار المترتبة على الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني:

أ-الآثار السياسية: يترك الفساد آثاراً سلبية على النظام السياسي فهو يقوض الديمقراطية والحكومة التي ترعى مصالح الشعب، كما يؤدي إلى فقدان الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة، وضعف المشاركة السياسية ناهيك عن زعزعة، وإضعاف المناخ الديمقراطي في الدولة وشيوع الفوضى وعدم الاستقرار السياسي ما يؤدي إلى فقدان هيبة القانون، وتعطيل تطبيق أحكامه والقضاء على مبدأ سيادة القانون الذي يدفع بدوره إلى التمرد والعصيان وإحداث الاضطرابات الاجتماعية فتطمس بذلك هيبة الدولة. (العبد القادر، 1441هـ، ص213)

ب–الآثار الاقتصادية: يخلف الفساد آثاراً وخيمة على القطاعات الاقتصادية للدول وتدني مستوى أدائها، فالعديد من الدراسات ذات الصلة أكدت بأن الفساد يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي بتأثيره في مناخ الاستثمار وتقويض حوافزه وزيادته في تكلفة المشاريع خاصة عندما يطلب من أصحاب المشاريع تقديم رشاوى أو نصيبا من عائداتهم لتسهيل قبول مشاريعهم كما يؤدي الفساد أيضاً إلى تغيير هيكل الإنفاق الحكومي وتخفيض معدل الإنفاق على الخدمات الحكومية، وانخفاض الإرادات العامة بسبب ارتفاع حجم التهرب الضريبي وهدر الأموال العامة وهو أمر سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني. (السبيعي، 2020م، ص119)

جـ–الآثار الاجتماعية: إن الفساد لا ينهك الجانب السياسي والاقتصادي فحسب بل يتعدى أثره ليطال أيضاً الجانب الاجتماعي، وذلك نظرا لما ينتج عنه من خلخلة للقيم الأخلاقية والإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع الواحد وبروز التعصب والتطرف في الآراء وتفشي الجريمة كرد فعل على انهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، وظهور الفقر بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. (معابرة، 2023م، ص147)

د–الآثار الإدارية: إن من نتائج انتشار الفساد تأثيره على الأجهزة الحكومية لأنه يؤدي إلى إحداث خلل وظيفي في النسق النظامي أو القانوني بسبب عدم تطبيق اللوائح القانونية والأنظمة الداخلية داخل الهياكل الإدارية بشكل موضوعي ومحايد، ويعزى ذلك إما للعلاقات الشخصية أو القرابة أو الفئوية أو وجود ثغرات قانونية تسمح بالمرور منها دون رقيب أو محاسب، كما يؤدي الفساد أيضاً إلى تحويل التخطيط في المنظمات الإدارية إلى عمليات صورية أو شكلية ما ينتج عنه إضعاف التنمية الإدارية وتراجع مردود الأداء الإداري، هذا كما يشكل تغلغل الفساد في الأجهزة الإدارية أكبر معوق للحد من فاعلية أي جهود يمكن القيام بها من أجل تحقيق عملية الإصلاح الإداري مادام أن هناك أشخاص يقاومون هذه الجهود لأجل تحقيق مصالحهم الذاتية مما يجعل الكثير من دول العالم الثالث لم تخرج من تصنيفها العالمي كدول متخلفة غير قادرة على تتحرر من الأنظمة والإجراءات العقيمة المعطلة لنشاط أجهزتها الإدارية. (محمد، 2017م، ص14)

5–دور منظمات المجتمع المدني في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري:

أ–عمل التدريب وورش العمل: (عاشور، 2019م، ص114)

ساهم تمكن الفساد من مفاصل الدولة بل والقطاع الخاص كذلك، في تنامي مفاهيم مغلوطة لدى المواطنين تجاه الفساد في مصر، فبات الكثيرون ينظرون إلى الفاسد على أنه شخص صاحب سلطة يستطيع استغلالها كما يشاء دون محاسبة. بل وأصبح الكثيرون ممن لديهم معلومات قد تساهم في فضح المفسدين يخشون البوح بها خوفاً على أنفسهم. من هنا تظهر أهمية دور المجتمع المدني في تنمية وعي المواطنين والمساهمة في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين جميع شرائح المجتمع باستخدام أسلوب سلس قادر على شحذ همم المواطنين للقيام بدورهم في مكافحة الفساد وذلك من خلال إعداد الورش والتدريبات فى مختلف محافظات مصر.

2-إعداد التقارير والبحوث: (دلة، 2013م، ص156)

للأبحاث قوة لا يستهان بها في أي مجتمع متحضر، إذ يُسلط الضوء من خلالها على أسباب الفساد ودوافعه داخل القطاع العام والخاص كالبيروقراطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافات، وذلك من خلال دراسة التشريعات واللوائح واقتراح طرق تطويرها حتى تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد.

وإن كانت الأبحاث في مصر ليست بالأهمية ذاتها كما في الغرب، إذ لا يُعتد بها على نحو جدي في صنع القرار السياسي إلا أنها صورة من صور مساهمة المجتمع المدني في مكافحة الفساد في مصر.

3-أعمال الرصد والتوثيق: (صالح، 2022م، ص119)

تتمتع بعض منظمات المجتمع المدني بآليات خاصة لتتبع وقائع الفساد والكشف عنها وذلك خلال رصد وتوثيق الانتهاكات والرشوة والمحسوبية وقضايا الفساد والكشف عنها عبر وسائل الإعلام والأجهزة الرقابية وسلطات التحقيق المعنية، فضلا عن متابعة إجراءات الدولة المعنية بالقضية.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-نوع الدراسة: الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية لوضع رؤية مستقبلية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني من وجهة نظر رؤساء وأعضاء مجلس الإدارات والأخصائيين الاجتماعيين العاملين بها وتحديد أنماط الفساد المالي والإداري والعوامل المؤدية لانتشار

هذه الظاهرة وآثارها السلبية مع تناول المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري والمقترحات التي تسهم في التغلب على هذه المعوقات.

2-المنهج المستخدم في الدراسة: يعتبر منهج المسح الاجتماعي من أنسب المناهج المناسبة لهذه الدراسة.

3-أداة الدراسة: نظراً لطبيعة الدراسة من حيث أهدافها ومنهجها ومجتمعها، تم استخدام الاستبانة الموجهة لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين العاملين فيها، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم وإعداد استمارة الاستبانة في ضوء الإطار النظري للدراسة ومراجعة أولية للدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية وتم بناء الأسئلة فيها في ضوء المحاور الرئيسة التي تساعد على الوصول إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة.

4-صدق وثبات أداة الدراسة:

أ-صدق الدراسة: للتعرف على مدى إسهام العناصر المكونة للاستبيان في معامل صدق وثبات الاستبانة وكذلك مدى ارتباط العناصر بالمجموع الكلي تم استخدام معامل (ألفا كرونباخ) إذا حذف العنصر وكذلك معامل الارتباط بين درجة العنصر والمجموع الكلي (الاتساق الداخلي) ومعامل الارتباط الصحيح.

الجدول رقم (1) يوضح صدق الاتساق الداخلي بين متغيرات الأداة ودرجة الأداة ككل

م	المحـــاور	معامل الارتباط	الدلالة
1	أنماط الفساد المالي والإداري في منظمات المجتمع المدني	99	**
2	العوامل التي تسهم في انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني	96	**
3	الآثار السلبية المترتبة على انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع	98	**

	المدني		
4	آليات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري	97	**
5	المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري	93	**
6	المقترحات التي تسهم في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري	95	**
	الإجمالي	96	**

ويتضح من الجدول السابق أن متغيرات الأداة دالة عند مستوى معنوي عند (0.01) أي أن الأداة تقيس ما صممت من أجله ولذلك يمكن الاعتماد على نتائجها.

ب–ثبات أداة الدراسة: يعني ثبات أداة الدراسة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأفراد عينة الدراسة أنفسهم في أوقات مختلفة، وهناك عدد من الطرق الإحصائية التي تستخدم لقياس مدى ثبات أداة جمع البيانات تقوم في مجملها على أساس حساب معامل الارتباط ولقياس ثبات أداة الدراسة استخدمت معادلة (ألفا كرونباخ) والجدول التالي يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

الجدول رقم (2) يوضح معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة

م	المحاور	عدد العبارات	الثبات
1	أنماط الفساد المالي والإداري في منظمات المجتمع المدني	10	0.73
2	العوامل التي تسهم في انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني	10	0.75
3	الآثار السلبية المترتبة على انتشار الفساد المالي والإداري	10	0.72

	بمنظمات المجتمع المدني		
4	آليات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري	10	0.77
5	المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري	10	0.76
6	المقترحات آليات تسهم في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري	10	0.74
	الإجمالي	60	0.74

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن معظم متغيرات الأداة ثابتة وتعتبر هذه المستويات مقبولة ويمكن الاعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأداة، لأن ثبات محاور وأبعاد الاستبيان يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للتطبيق، ولقياس هذه العبارات تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي والذي يعد من أشهر المقاييس وأكثرها لتحليل استجابات أفراد العينة بالنسبة لمحاور الدراسة.

5- مجالات الدراسة :-أ المجال البشري عينة عشوائية من أعضاء مجالس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمنظمات المجتمع المدني في المجالات المختلفة (مجال تنمية المجتمع، مجال المعوقين حركياً، مجال البحث العلمي، الأسرة والطفولة، الصم وضعاف السمع)

وقد تم اختيار عينة الدراسة وعددهم (47) مفردة وفقاً للشرط التالية :

-أن يكون لديهم الخبرة الكافية في مجال منظمات المجتمع المدني

-ان يكون لديهم الاستعداد لمساعدة الباحث في إعداد الدراسة

ب-المجال المكاني -

-جمعية تنمية المجتمع بمدينة كفر الشيخ السكنية

-نادي كفرالشيخ للمعوقين حركياً
-جمعية البحث العلمي والعلوم بكفرالشيخ
-جمعية الأسرة والطفولة المدنية بكفرالشيخ
-جمعية الصم وضعاف السمع بكفرالشيخ

ج- المجال الزمني :- وهى فترة الاطلاع على الإطار النظري وفترة جمع البيانات تحليلها وتفسيرها الفترة من 2023/10/11 حتى 2024/2/16م

تاسعاً: أساليب تحليل البيانات لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Packager for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات بالحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا الاستبيان الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة.

1-معامل ثبات ألفا كرونباخ: وذلك لقياس ثبات أداة الدراسة.

2-معامل ارتباط بيرسون: تم حساب معامل ارتباط بيرسون " ر" (Pearson Correlation Coefficient) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة. وذلك للتأكد من صدق الأداة.

3-المتوسط الحسابي المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

4-التكرارات والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرارات استجابات أفراد العينة على أسئلة وعبارات الاستبيان. وذلك لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات أبعاد الاستبيان.

5-المجموع المرجح والمتوسط المرجح والنسبة التقديرية.

عاشراً: تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

الجدول (4) يوضح خصائص عينة الدراسة ن=47

م	الفئة	النوع	التكرار	النسبة
1	النسبة	-ذكر	41	%87
		-أنثى	6	%13
2	العمر الزمني	-أقل من 30 عاماً	7	%15
		-من 30-40 عاماً	18	%38
		-من 40-50 عاماً	8	%17
		-أكثر من 50 عاماً	14	%30
3	المؤهل العلمي	-أقل من المؤهل المتوسط	3	%6
		-مؤهل متوسط	7	%15
		-مؤهل عالي	31	%66
		-دراسات عليا	6	%13
4	العمل الحالي	-عضو مجلس إدارة	10	%21

		-رئيس مجلس إدارة	5	%10
		-أخصائي اجتماعي	32	%69
5	مجال عمل منظمة المجتمع المدني	-مجال تنمية المجتمع	15	%32
		-مجال المعوقين حركياً	11	%23
		-مجال البحث العلمي	3	%6
		-مجال الأسرة والطفولة	12	%26
		-مجال الصم وضعاف السمع	6	%13
6	عدد الدورات التدريبية في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري	-لم ألتحق بأي دورة تدريبية عن مكافحة الفساد المالي والإداري	44	%92
		-ألتحقت بدورة واحدة عن مكافحة الفساد المالي والإداري	2	%4
		-من دورتين إلى أقل من 5 دورات تدريبية في مكافحة الفساد المالي والإداري	1	%2

الجدول رقم (4) يوضح خصائص عينة الدراسة والتي جاءت كما يلي:

1-أن 87% من عين الدراسة من الذكور و13% من الإناث.

2-بالنسبة للعمر الزمني نجد أن 38% منهم من 30-40 عاماً، 30% من 50 عاماً، 17% من 40-50 عاماً.

3-بالنسبة للمؤهل العلمي نجد أن 66% من عينة الدراسة من الحاصلين على المؤهل العالي، 15% من الحاصلين على المؤهل المتوسط، 2% من الحاصلين على الدراسات العليا.

4-بالنسبة للعمل الحالي نجد أن 69% من عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين، 21% من أعضاء مجالس الإدارة، 10% من رؤساء مجالس الإدارة.

5-بالنسبة لمجال عمل منظمات المجتمع المدني، نجد أن 32% منهم في مجال تنمية المجتمع، 26% في مجال الأسرة والطفولة، 23% في مجال المعوقين حركياً ، 13% في مجال الصم وضعاف السمع.

6-بالنسبة لعدد الدورات التدريبية في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري نجد أن 44% من عينة الدراسة لم يحصلوا على دورات تدريبية، 4% حصلوا على دورة واحدة و2% حصلوا على دورتين.

الجدول رقم (5) يوضح أنماط الفساد المالي والإداري في منظمات المجتمع المدني ن= 47

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية 100%	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	حصول بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني على منافع مالية لإنهاء بعض الأعمال المشبوهة	44	2	1	137	2.9	97.1	1
2	سعى البعض لتقديم هدايا وإتاوات للحصول على منافع شخصية	37	8	2	129	2.7	91.4	4
3	تدخل البعض للوساطة للمستفيدين للحصول على خدمات على ما لا يستحق	22	11	14	102	2.1	72.3	7
4	يتعمد بعض العاملين الإهمال	9	8	30	73	1.5	51.7	10

	والتخريب للممتلكات بمنظمات المجتمع المدني							
5	لا توجد آليات للتدقيق والرقابة الداخلية بمنظمات المجتمع المدني	23	6	18	99	2.1	70.2	8
6	لا يحترم العاملين بمنظمات المجتمع المدني مواعيد العمل بها	39	5	3	130	2.7	92.1	3
7	اللامبالاة والسلبية بين بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني	22	13	12	104	2.2	73.7	6
8	يتم شراء مواد ومستلزمات محلياً أو خارجياً دون إتباع الإجراءات الإدارية	11	17	19	86	1.8	60.9	9
9	عدم تنفيذ منظمات المجتمع المدني نظم المساءلة والشفافية بفاعلية وعلنية	27	12	8	113	2.4	80.1	5
10	عدم وجود ميثاق أخلاقي للعمل بمنظمات المجتمع المدني معلن للعاملين والمستفيدين والمتطوعين	43	2	2	135	2.8	9.7	2

الجدول رقم (5) يوضح أنماط الفساد المالي والإداري في منظمات المجتمع المدني، وقد جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 97.1% حصول بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني على منافع مالية لإنهاء بعض الأعمال المشبوهة، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 95.7% عدم وجود ميثاق أخلاقي للعمل بمنظمات المجتمع المدني معلن للعاملين والمستفيدين والمتطوعين، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 92.1% لا

يحترم العاملين بمنظمات المجتمع المدني مواعيد العمل بها، وتتفق الآراء مع نتائج (عماد الدين إسماعيل، 2023م) ونتائج دراسة (حياة عمراوي، 2023م).

الجدول رقم (6) يوضح العوامل التي تسهم في انتشار الفساد المالي والإداري ن= 47

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية %100	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	ضعف الوازع الديني والأخلاقي والقيمي والسلوكي لدى بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني	42	2	3	133	2.8	94.3	1
2	قلة الوعي القانوني والمالي والإداري بلوائح منظمات المجتمع المدني	38	4	5	126	2.6	89.3	6
3	ضعف أجهزة الرقابة المسئولة عن منظمات المجتمع المدني	41	2	4	131	2.7	92.9	2
4	انعدام الشفافية والنزاهة داخل بعض منظمات المجتمع المدني	39	3	5	128	2.7	90.7	5
5	عدم اتخاذ مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني الإجراءات اللازمة لحماية المعلومات	37	2	8	123	2.6	87.2	7
6	عدم ارتكاز آلية واضحة للمساءلة	32	4	11	115	2.4	81.5	10

	التأديبية بمنظمات المجتمع المدني							
7	قلة الوعي بالأنظمة والتشريعات المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني	36	1	10	120	2.5	85.1	9
8	عدم حل مشكلات العاملين واحتياجاتهم بمنظمات المجتمع المدني	39	4	4	129	2.7	91.4	4
9	إهمال تدعيم نظم الرقابة الذاتية لدى العاملين بمنظمات المجتمع المدني	31	12	4	121	2.5	85.8	8
10	عدم وجود آلية واضحة للمساءلة المالية والإدارية للعاملين بمنظمات المجتمع المدني	37	9	1	130	2.7	92.1	3

الجدول رقم (6) يوضح العوامل التي تسهم في انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني، وقد جاء في المرتبة الأولى وبنسبة 94.3% ضعف الوازع الديني والأخلاقي والقيمي والسلوكي لدى بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 92.9% قلة الوعي القانوني والمالي والإداري بلوائح منظمات المجتمع المدني، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 92.1% عدم وجود آلية واضحة للمساءلة المالية والإدارية للعاملين بمنظمات المجتمع المدني، وتتفق آراء عينة الدراسة مع نتائج دراسة (أحمد محمد، 2020م) ونتائج دراسة (Albiegi, 2007).

الجدول رقم (7) يوضح الآثار السلبية المترتبة على انتشار الفساد المالي والإداري ن=

47

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية %100	الترتيب
		موافق	إلى	غير				

				موافق	حد ما			
1	يضعف حالات التنمية والخدمات والبرامج والأنشطة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني	38	2	7	125	2.6	88.6	7
2	التأثير على روح المبادرة والابتكار وجهود إقامة مشروعات تنموية خدمية	31	6	10	115	2.4	81.5	8
3	يؤثر سلباً على آليات المنافسة الحديثة والعادلة في تقديم الخدمات للمستفيدين	35	9	3	126	2.6	89.3	5
4	تقليل الإرادات والتبرعات التي تحصل عليها منظمات المجتمع المدني	41	2	4	131	2.7	92.9	4
5	عدم عدالة توزيع المساعدات والخدمات مما يزيد من حالات الفقر	43	1	3	134	2.8	95	2
6	هدر الموارد بسبب تدخل مصالح شخصية بالخدمات والبرامج والأنشطة والمجتمعية	45	1	1	138	2.9	97.8	1
7	خلخلة القيم الأخلاقية مما يؤدي إلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية	37	4	6	125	2.6	88.6	6
8	فقدان قيمة العمل وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى البعض	32	2	13	113	2.4	80.1	9

9	انتشار روح اليأس بين العاملين بمنظمات المجتمع المدني لكثرة ظاهرة الفساد	27	6	14	107	2.2	75.8	10
10	عدم تحقيق أهداف منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات ومساعدات وبرامج تنموية للمحتاجين في المجتمع	40	5	2	132	2.8	93.6	3

الجدول رقم (7) يوضح الآثار السلبية المترتبة على انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني، وقد جاء في المرتبة الأولى وبنسبة 97.8% هدر الموارد بسبب تدخل مصالح شخصية بالخدمات والبرامج والأنشطة والمجتمعية، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 95% عدم عدالة توزيع المساعدات والخدمات مما يزيد من حالات الفقر، وفي المرتبة الثالث وبنسبة 93.6% عدم تحقيق أهداف منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات ومساعدات وبرامج تنموية للمحتاجين في المجتمع، وتتفق آراء عينة الدراسة مع نتائج دراسة (Jeanne Pauline, 2010)، ونتائج دراسة (إبراهيم أبو الغيط، 2022م).

الجدول رقم (8) يوضح آليات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري

ن= 47

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية 100%	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	إرساء أسس الثقافة المدنية كشرط أساسي لتوعية الأفراد بنتائج الفساد المالي والإداري	42	3	2	134	2.8	95	2

2	إصدار نشرات التوعية حول أسباب الفساد المالي والإداري ونتائجه	40	2	5	129	2.7	91.4	4
3	إعداد برامج تربوية واجتماعية للتوعية بمخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني	38	2	7	125	2.6	88.6	5
4	الرقابة الدورية والتقييم المستمر لبرامج وخدمات وأنشطة منظمات المجتمع المدني	44	2	1	137	2.9	97.1	1
5	قيام منظمات المجتمع المدني بإعداد دراسات وبرامج وبحوث علمية وعملية لتناول دوافع الفساد المالي والإداري وكيفية الحد منها	39	7	1	132	2.8	93.6	3
6	مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات التي تسهم في نجاح برامجها وأنشطتها	37	2	8	123	2.6	87.2	7
7	اللجوء إلى القضاء ولرفع دعاوي ضد الفساد والمفسدين للحفاظ على حقوق المجتمع والضغط على الحكومة بنشر معلومات حول قضايا الفساد المالي والإداري	31	7	9	116	2.4	82.2	9
8	وضع تدابير وبرامج إصلاحية على الدولى	35	4	8	121	2.5	85.8	8

	للحد من الفساد المالي والإداري							
9	إظهار معاملات الشفافية والمسألة وكشف أية حالات فساد مالي وإداري	36	5	6	124	2.6	87.9	6
10	بناء شبكات وطنية وإقليمية تعمل في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري	27	11	9	112	2.3	79.4	10

الجدول رقم (8) يوضح آليات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري، وقد جاء في المرتبة الأولى وبنسبة 97.1% الرقابة الدورية والتقييم المستمر لبرامج وخدمات وأنشطة منظمات المجتمع المدني، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 95% إرساء أسس الثقافة المدنية كشرط أساسي لتوعية الأفراد بنتائج الفساد المالي والإداري، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 93.6% قيام منظمات المجتمع بإعداد دراسات وبرامج علمية وعملية لتناول دوافع الفساد المالي والإداري وكيفية الحد منها، وتتفق نتائج آراء عينة الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة منها دراسة (نبيل محمد، 2018م، ونتائج دراسة (نهى محمد، 2022م)، و دراسة (ريهام عبد النعيم، 2018م).

الجدول رقم (9) يوضح المعوقات منظمات المجتمع في مكافحة الفساد المالي والإداري

ن= 47

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية %100	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	المكانة القانونية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني	43	1	3	134	2.8	95	3

	والتي تركز على القمع والتشريعات الشمولية						
2	ضعف الممارسات الديمقراطية في مراقبة منظمات المجتمع المدني للحد من انتشار ظاهرة الفساد	37	2	8	123	2.6	87.2	8
3	أغلب إجراءات مكافحة الفساد تتم شكلها مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار بها	41	1	5	130	2.7	92.1	4
4	غياب الشفافية مما يؤدي إلى الإضرار بدور منظمات المجتمع المدني وعدم مصدقيتها في المجتمع	38	2	7	125	2.6	88.6	6
5	ندرة مصادر التمويل مما يؤثر على آليات المساءلة لعمل منظمات المجتمع المدني	44	2	1	137	2.9	97.1	2
6	غياب الحوار والمنافسة في منظمات المجتمع المدني للتوافق حول آليات الرقابة المالية والإدارية	36	5	6	124	2.6	87.9	7
7	هيمنة الدولة على منظومة المجتمع المدني وفرص الرقابة على وسائل الإعلام وجميع الهيئات ذات العلاقة	45	1	1	138	2.9	97.8	1
8	تسييس المجتمع المدني وعدم استقلالية	39	3	2	125	2.6	88.6	5

	المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمات والبرامج الاجتماعية							
9	عدم تدخل منظمات المجتمع المدني في الرقابة المالية والإدارية لمكافحة الفساد	17	11	19	92	1.9	65.2	10
10	عدم الدعوة لمحاربة الفساد المالي والإداري دون الاعتماد على البعد الأخلاقي	32	7	8	118	2.5	83.6	9

الجدول رقم (9) يوضح المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري، وقد جاءت أهم هذه المعوقات وفي المرتبة الأولى وبنسبة 97.8% هيمنة الولة على منظومة المجتمع المدني وفرص الرقابة على وسائل الإعلام وجميع الهيئات ذات العلاقة، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 97.1% ندرة مصادر التمويل مما يؤثر على آليات المساءلة لعمل منظمات المجتمع المدني، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 95% المكانة القانونية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري والتي تركز على القمع والتشريعات الشمولية، وتتفق آراء عينة الدراسة مع نتائج دراسة (نبيل محمد، 2018م)، ونتائج دراسة (نهى عبد القوي، 2023م).

الجدول رقم (10) يوضح المقترحات التي تسهم في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري ن= 47

م	العبارة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية 100%	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	إصلاح البنية التشريعية بمنح منظمات	43	1	3	134	2.8	95	4

	المجتمع المدني صلاحيات أكثر في مجال الرقابة المالية والإدارية							
2	دعم البناء المؤسسي في المجال الفني والمادي من أجل رفع مستوى وكفاءة الرقابة المالية والإدارية	40	2	5	129	2.7	91.4	5
3	تعاون منظمات المجتمع المدني مع الحكومة ومدها بالمعلومات الصحيحة غير المقتضبة	39	1	7	126	2.6	89.3	6
4	اعتماد منظمات المجتمع المدني على حرية الرأي والتعبير عبر وسائل الإعلام والتقنية الحديثة	38	2	7	125	2.6	88.6	7
5	امتلاك منظمات المجتمع المدني منبراً إعلامياً تتناول فيه أرائها وأفكارها بشفافية في مجال تقديم الخدمات والبرامج	35	4	8	121	2.5	85.8	8
6	أن تحرص منظمات المجتمع المدني على الإلتزام بقيم النزاهة والشفافية لتأكيد مصداقيتها في المجتمع	33	7	7	120	2.5	85.1	9
7	قيام منظمات المجتمع المدني بالدعوة	43	3	1	136	2.8	96.4	2

	لمحاربة الفساد المالي والإداري في القطاعين العام والخاص من منظور أخلاقي قيمي						
8	نشر قيم أخلاقية مناهضة للفساد المالي والإداري وجعل قضايا الفساد من أولويات اهتماماتها	45	1	1	136	2.9	97.8	1
9	المساهمة في حماية المبلغين والشهود ومن في حكمهم عن الفساد المالي والإداري	42	4	1	135	2.8	95.7	3
10	المساهمة في محاربة الجرائم المنظمة لعلاقتها بين الفساد وعمليات الإجرام المنظم	32	6	9	117	2.4	82.9	10

الجدول رقم (10) يوضح المقترحات التي تسهم في تفعيل دور المجتمع المدني في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، وقد جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 97.8% نشر قيم أخلاقية مناهضة للفساد المالي والإداري وجعل قضايا الفساد من أولويات اهتماماتها، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 96.4% قيام منظمات المجتمع المدني بالدعوة لمحاربة الفساد في القطاعين العام والخاص من منظور أخلاقي قيمي، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 95.7% المساهمة في حماية المبلغين والشهود ومن في حكمهم عن الفساد ، وتتفق آراء عينة الدراسة مع نتائج دراسة (Albleyi, 2007)، ونتائج دراسة (هويدا محمود، 2022م)، ونتائج دراسة (انتصار عبد الوهاب، 2022م).

الحادي عشر: النتائج العامة الإجابة على تساؤلات الدراسة:

الإجابة على التساؤل الأول ومفاداه:

-ما الأنماط المختلفة للفساد المالي والإداري التي تواجه منظمات المجتمع المدني؟

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

أنماط الفساد المالي والإداري في منظمات المجتمع المدني وهي:

1-حصول بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني على منافع مالية لإنهاء بعض الأعمال المشبوهة.

2-عدم وجود ميثاق أخلاقي للعمل بمنظمات المجتمع المدني من للعاملين والمستفيدين والمتطوعين.

3-لا يحترم العاملين بمنظمات المجتمع المدني مواعيد العمل بها.

الإجابة على التساؤل الثاني ومفاداه:

-ما العوامل التي تسهم في انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني؟

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

1-ضعف الوازع الديني والأخلاقي والقيمي والسلوكي لدى بعض العاملين بمنظمات المجتمع المدني.

2-ضعف أجهزة الرقابة المسئولية عن منظمات المجتمع المدني.

3-عدم وجود آلية واضحة للمساءلة المالية والإدارية للعاملين بمنظمات المجتمع المدني.

الإجابة على التساؤل الثالث ومفاداه:

-ما الآثار السلبية المترتبة على انتشار الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني؟

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

1-هدر الموارد بسبب تدخل مصالح شخصية بالخدمات والبرامج والأنشطة.

2-عدم عدالة توزيع المساعدات والخدمات مما يزيد من حالات الفقر.

3-عدم تحقيق أهداف منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات ومساعدات وبرامج تنموية للمحتاجين في المجتمع.

الإجابة على التساؤل الرابع ومفاداه:

-ما آليات منظمات المجتمع المدني في التصدر لظاهرة الفساد المالي والإداري؟

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

1-الرقابة الدورية والتقييم المستمر لبرامج وخدمات وأنشطة منظمات المجتمع المدني.

2-إرساء أسس الثقافة المدنية كشرط أساسي لتوعية الأفراد بنتائج الفساد المالي والإداري.

3-قيام منظمات المجتمع المدني بإعداد دراسات وبرامج وبحوث علمية وعملية لتناول دوافع الفساد المالي والإداري وكيفية الحد منها.

الإجابة على التساؤل الخامس ومفاداه:

-ما المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المالي والإداري؟

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

1-هيمنة الدولة على منظومة المجتمع المدني وفرص الرقابة على وسائل الإعلام وجميع الهيئات ذات العلاقة.

2-ندرة مصادر التمويل مما يؤثر على آليات المساءلة لعمل منظمات المجتمع المدني.

3-المكانة القانونية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني والتي تركز على القمع والتشريعات الشمولية.

الإجابة على التساؤل السادس ومفاداه:

-ما المقترحات التي تسهم في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري؟

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

1-نشر قيم أخلاقية مناهضة للفساد المالي والإداري وجعل قضايا الفساد من أولويات اهتماماتها.

2-قيام منظمات المجتمع المدني بالدعوة لمحاربة الفساد المالي والإداري في القطاعين العام والخاص من منظور أخلاقي قيمي.

3-المساهمة في حماية المبلغين والشهود ومن في حكمهم عن الفساد المالي والإداري.

رؤية مستقبلية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني:

أولاً: النظرية التي تعتمد عليها الرؤية المستقبلية:

تستند الرؤية المستقبلية على النظرية العلمية المتمثلة في المنظور الأيكولوجي والذي يفيد في تفسير أهمية دور منظمات المجتمع المدني لزيادة فاعليتها من خلال توعية المسئولين لمواجهة مخاطر انتشار الفساد المالي والإداري في منظمات المجتمع المدني لاستثمار إمكانياتها وقدرات الأفراد العاملين فيها للمساهمة في خدمة المجتمع ونهضته وعلاج المشكلات الناتجة عن انتشار الفساد المالي والإداري فيها، بالتركيز على القوى الإيجابية المتاحة بهذه المنظمات باختيار الأساليب العلاجية المناسبة بغض النظر عن النظريات التي تنتمي إليها، وتتضح الأهمية المرجوة الرؤية المستقبلية في ضوء موجهات الإطار النظري للدراسة وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية، حيث تمكن الباحث من التوصل لرؤية مستقبلية يمكن من خلالها تحديد الدور المقترح لمواجهة الفساد المالي والإداري كظاهرة سلبية ذات مردود سلبي على منظمات المجتمع المدني خاصة وأن الرؤية المستقبلية لمواجهة الفساد المالي والإداري كظاهرة سلبية يستند على المنظور الأيكولوجي الذي ينظر الى الأنساق الإنسانية والاجتماعية باعتبارها إنساقاً مفتوحة، تتميز بالتنظيم الذاتي والضبط الذاتي، وتوازن عناصر التفاعل، والاعتماد المتبادل بين الأنساق الفرعية. وأن البناء الاجتماعي عبارة عن مجموعة من النظم المترابطة ترابطا وظيفيا، وكل جزء من أجزاء هذا البناء يؤدي وظيفة أساسية تساعد على استمرار البناء، وفي حالة تعثر هذه النظم عن أداء وظائفها يحدث الخلل وتظهر المشكلات الاجتماعية كانتشار الفساد المالي والإداري.

ثانياً: آليات تحقيق الرؤية المستقبلية للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري بمنظمات المجتمع المدني:

1-رفع مستوى الوعي العام بمواجهة الفساد لدى العاملين بمنظمات المجتمع بمخاطر الفساد ونتائجه على المجتمع وآليات مواجهته حتى يتم تجنيد أكبر قطاع ممكن من الجمهور لدعم جهود المكافحة مع تعدد الآليات والأساليب التي يمكن اعتمادها لرفع مستوى الوعي المجتمعي لتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة مظاهر الفساد.

2-إعداد استراتيجية شاملة لمواجهة الفساد لمواجهة الفساد من خلال خلق بيئة للنزاهة بما فيها الشفافية والمساءلة، وتعزيز مجموعة من المفاهيم والنظم التي تكون عناصر أساسية لهذه الاستراتيجيات، وهي قيم النزاهة. مع تعزيز أسس المحاسبة العمودية والأفقية، واستخدام وسائل شاملة ومتنوعة، سياسية وقانونية وجماهيرية وقيمية ويمكن وضع أسس هذه الاستراتيجيات بالاهتمام ببيئة النزاهة في العمل العام أولاً وتعزيز أوجه المحاسبة المختلفة ثانياً، وبخاصة المحاسبة الأفقية، من خلال تعدد هيئات الرقابة.

3-التركيز على الاستعداد الشخصي لدى كل عضو بمنظمات المجتمع المدني للمساهمة في التصدي ومواجهة ظاهرة الفساد كظاهرة سلبية ذات مردود سلبي على العملية التعليمية.

4-الاعتماد على القياس العلمي المستمر لتحديد الاحتياجات الفعلية للممارسات المطلوبة للخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني.

5-تزويد الأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمات بالمعارف والمعلومات المهنية والإلمام بالمفاهيم والقيم المتصلة بطبيعة العمل في بمنظمات المجتمع المدني.

6-القضاء على الأساليب غير الهادفة والتي تحول دون الممارسة المهنية الفاعلة للخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني على مواجهة ظاهرة الفساد كظاهرة سلبية ذات مردود سلبي على العملية التعليمية.

7-تنمية المهارات المهنية لدى الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمنظمات المجتمع المدني لتحسين مستوى أداء الأخصائيين الاجتماعيين لعملهم.

8-الاهتمام بمفهوم الممارسة الشاملة للخدمة الاجتماعية بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين على ممارسة الطرق الأخرى للمهنة.

9-أن يكون هناك استعداد لدى المسئولين والعاملين بمنظمات المجتمع المجني والعاملين لتعميق أسس النزاهة. وربط مفهوم النزاهة ومفهوم الشفافية التي تتعلق بوضوح بالأنظمة والإجراءات داخل المنظمات وفي العلاقة بينها وبين المواطنين المنتفعين من خدماتها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف في عمل منظمات المجتمع.

10-العمل على تعزيز مفهوم المواطنة التي ينبغي أن تكون أساساً للعلاقة بين المسئولين والعاملين بمنظمات المجتمع المدني وبين السلطة، والتي تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة بينهما.

ثالثاً: دور منظمات المجتمع المدني في التوعية المجتمعية لمكافحة الفساد المالي والإداري:

1-استقطاب فئات مستقلة وفعالة وجذب الطاقات وتحريك قضايا الفساد التي تهم الرأي العام، وبناء قاعدة اجتماعية هدفها توعية الأفراد حول الإجراءات الرسمية وإيجاد آليات مناسبة لذلك.

2-نشر قيم أخلاقية مناهضة للفساد وجعل قضايا الفساد من أولويات اهتماماتها.

3-جعل عمل الحكومات تحت رقابة الجماهير واستطلاع آرائهم وكشف مواطن الخلل.

4-إصدار نشرات التوعية وتثمين دور الثقافة المدنية والحوار بواسطة الإعلام والنشر والتطوير.

5-إعطاء فرص للمعاهد العلمية والجامعات وكذا الطبقة المثقفة في تعزيز دورهم للتصدي للفساد ومكافحته.

6-الدعوة لمحاربة الفساد بأشكاله المختلفة في القطاعين العام والخاص بالاعتماد على البعد الأخلاقي.

7-تعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

8-التعاون مع الجهات غير الرسمية بشأن توعية الأفراد حول الإجراءات الرسمية على الموافقات الحكومية وتمكين المواطنين من معرفة الآليات المناسبة لمكافحة الفساد وأماكن تقديم الشكوى.

9-عقد ندوات تلفزيونية وعروض مسرحية للتنبيه بخطورة الظاهرة وسبل مكافحتها من خلال إصدار نشرات توعوية حول أسباب الفساد ونتائجه.

رابعاً: متطلبات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحد من مخاطر الفساد المالي والإداري:

1-إصلاح البنية التشريعية: من أكبر المعوقات التي يواجهها عمل منظمات المجتمع المدني في مصر هو التشريعات والقوانين المقيدة سواء من حيث شروط الحصول على تراخيص أو أداء الأنشطة المختلفة والقيود على التمويل وغيرها. لذا فإصلاح البنية التشريعية بمنح تلك المنظمات صلاحيات أكثر وتساهل في شروط منح التراخيص سيساعد على توسيع شبكة تلك المنظمات وسيكون دور المجتمع المدني أكثر فاعلية وتأثيرًا. علاوة على السماح للجمعيات بالحصول على الدعم والتبرعات دون الحاجة إلى إذن مسبق من أي جهة رسمية.

2-دعم البناء المؤسسي: يحتاج المجتمع المدني في مصر إلى دعم لبنائه المؤسسي على الجانبين الفني والمادي من أجل رفع مستوى وكفاءة التدريب على أعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير وطريقة إعداد المشاريع، إذ يعاني المجتمع المدني المصري من عدم قدرته على الاستمرارية، فقد تصدر مؤسسة تقارير لمدة عام أو عامين ثم تتوقف المشاكل في التمويل أو صعوبة الوصول إلى معلومات أو مواجهة تضييقات من قبل الحكومة. الأمر الذي يضع على عاتق السلطة، مسؤولية تقديم الدعم الفني والمالي لتلك المؤسسات.

3-الشفافية وتحرير المعلومات: يحتاج المجتمع المدني كي يؤدي دورًا فعالاً أن تتعاون معه الحكومة بمده بالمعلومات الصحيحة غير المتناقضة، إذ بدون ذلك تتعثر جهود المراقبة والمحاسبة التي يسعى المجتمع المدني إلى الإتيان بها، كما يظل هناك بؤر للمفسدين الذين يستغلون احتكارهم للمعلومات في جني المكاسب وتلقي الرشاوي الستر فاسدين آخرين.

4-حرية الرأي والتعبير: منظمات المجتمع المدني في حاجة دائمة لمساحة يعرض فيها ما أعدته من دراسات وتقارير حتى لا تبقى حبيسة الأدراج ويتم الانتفاع بها، وهذا لا يتم إلا من خلال نشرها في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والتي تحظى على مشاهدة وإقبال من الجمهور، الأمر الذي يساهم بدوره في تنمية الوعي المجتمعي بظاهرة الفساد وشحذ هممهم من أجل المساهمة في مكافحة الفساد إلى جانب تلك المنظمات والحكومة.

5-امتلاك وسائل الإعلام: إلى جانب ضرورة إتاحة مساحة في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية كي يعرض فيها منظمات المجتمع المدني أفكاره ودراساته. فإنه يتعين على تلك المنظمات أن تمتلكه منبرًا باسمها تحديث منه وتعبر من خلاله عن آراءها وأفكارها وتنشر من خلاله دراساتها، ولا يقتصر الأمر على موقع الكتروني وصفحة على شبكة التواصل الاجتماعي، بل يجب أن تمتلك كذلك وسائل مرئية ومقروءة ومسموعة حتى تصل إلى شرائح أكبر ويكون مستوى التأثير على نطاق واسع لا على رواد مواقع التواصل الاجتماعي فحسب.

6-تدعيم مساءلة منظمات المجتمع المدني: لما كان من أهم مسؤوليات المجتمع المدني تنمية الوعي المجتمعي بقيم النزاهة والشفافية، فإن المؤسسات ذاتها يجب أن تطبق قيم النزاهة والشفافية بداخلها حتى لا تدع مجالاً لأي تشكك حول مصادر تمويلها وتدريباتها ومن ثم تقطع الطريق أمام من يحاول الإساءة إلى سمعة منظمات المجتمع المدني بالجملة حتى لا يكون لها مصداقية ولا ثقل عند المواطنين.

خامساً: المكونات التي تسهم في تحقيق الرؤية المستقبلية لقيام منظمات المجتمع بمكافحة الفساد المالي والإداري:

1-المكون الأول: مكون الوقاية من الفساد.

الهدف الاستراتيجي: صياغة منظومة قانونية وتطوير آليات إدارية ومؤسسية واضحة لتعزيز المساءلة والوقاية من الفساد ومنع ممارسته.

الأهداف الفرعية:

أ–إزالة التضارب والتداخل القائم في مهام أطراف المنظومة الوطنية وتنسيق الأدوار بينهم.

ب–حصر التشريعات التي تعيق جهود مكافحة الفساد.

جـ–استكمال الإطار التشريعي الداعم الشفافية ومكافحة الفساد.

د–تحقيق المواءمة بين التشريعات الدولية والتشريعات المحلية.

هـ–تطوير البنية التنظيمية وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية.

و–ترسيخ أخلاقيات وقيم ممارسة الوظيفة العامة.

ز–تعزيز الشفافية في التعيين والتوظيف وفقا لمبادئ التنافس والجدارة.

ح–تطوير آليات الرقابة على الأنشطة الإدارية والمالية والسياسية.

ط–تحسين المستوى العام للأجور والمرتبات وفق الإمكانيات المتاحة.

ي–تعزيز الشفافية في الإجراءات المالية الحكومية.

ك–تعزيز الإجراءات التي تقي من الفساد وتمنع حدوثه.

2–المكون الثاني: مكون إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.

فاعلون رئيسيون:أ–رئاسة الجمهورية. ب–مجلس النواب. جـ–الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

د–الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. هـ–البنك المركزي (وحدة غسل الأموال). و–وسائل الاعلام.

ز–الهيئة العليا للرقابة على المناقصات. ح–أقسام الشرطة وأجهزة البحث. ط–نيابة الأموال العامة.

ي–محاكم الأموال العامة. ك–المحكمة العليا (الدائرة الدستورية). ل–شركاء التنمية.

شرائح مستهدفة:

أ–كافة من صدر بحقهم بلاغ بشأن جريمة فساد أو إثراء غير مشروع من الموظفين العموميين.

ب–أطراف المنظومة في بناء القدرات.

3–المكون الثالث: الوعي والتثقيف والمشاركة المجتمعية.

الهدف الاستراتيجي لهذا المكون مفاده:

خلق بيئة مجتمعية مشاركة، تناصر قيم النزاهة والشفافية، وتحض على المساءلة والمحاسبة، وتناهض أي ثقافة متسامحة مع الفساد. وهذا الهدف الاستراتيجي يمكن تحقيقه من خلال سلسلة مترابطة من السياسات والأدوات المجتمعية والتثقيفية والتربوية والتعليمية والبحثية التي يمكن تلمس ملامحها في هذا المكون.

أ–مكون الوعي والتثقيف والتعليم والمشاركة المجتمعية:

فاعلون رئيسيون: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. منظمات المجتمع المدني. وسائل الإعلام.

- مؤسسات التعليم العام والعالي. مراكز البحث. شركاء التنمية.

ب–شرائح مستهدفة:

- خطباء المساجد. المعلمين والموجهين ومدراء المدارس. التلاميذ وطلاب الثانوية وطلاب الجامعات.
- الكادر الإعلامي. كادر منظمات المجتمع المدني. موظفي القطاع الخاص.

4–المكون الرابع: بناء القدرات بمنظمات المجتمع المدني.

الهدف الاستراتيجي: بناء قدرات المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

الأهداف الفرعية: في مجال البنية التحتية والمهارات العامة:

–استكمال تأسيس البنية التحتية ومتطلبات بناء القدرات في مجال الوقاية والمنع.

-تعزيز القدرات البشرية والفنية للأجهزة العاملة في مجال الوقاية من الفساد ومنع ممارسته.

في مجال إنفاذ القانون:

-تعزيز قدرات الهيئة الوطنية وبقية أركان المنظومة العاملة في مجال إنفاذ القانون.

في مجال التوعية والتثقيف والمشاركة المجتمعية:

-تعزيز قدرات الأطر الرسمية والمجتمعية العاملة في مجال التوعية والتثقيف والمشاركة المجتمعية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبودية، أحمد (2014م): الفساد : وآليات مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة ، القدس، فلسطين.
2. أسماء حسن سعد (2023م): فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق.
3. آل الشيخ (٢٠١٧م) الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مواجهته من وجهة نظر المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته بالمملكة العربية السعودية نحو بناء نموذج لمكافحته.
4. آل غصاب، عبد الله بن ناصر (٢٠١٨م): منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
5. انتصار عبد الوهاب (2022م): الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، دراسة منشورة في (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.
6. بحر، يوسف عيد عطية (2021م): الفساد الإداري المسببات والعلاج دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة مجلة جامعة الزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٣، العدد 2.
7. بن تركي، عز الدين & شرفي، منصف: الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته إشارة لتجارب بعض الدول الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد ، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال.

8. تركي، عز الدين و شرفي، منصف (٢٠٢٢م): الفساد الإداري أسبابه وأثره وطرق مكافحته، الملتقى الوطني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد خضير، سكرة.

9. الجريش، سليمان بن محمد (٢٠٢٢م): إساءة استعمال السلطة في الوظيفة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية.

10. حسن، شريهان ممدوح (1445هـ): المدخل إلى دراسة الأنظمة السعودية، دراسة مقارنة مع القانون المصري (نظرية القانون ونظرية الحق)، المملكة العربية السعودية، دار النشر الدولي.

11. حنان سالم: ثقافة الفساد في مصر (2023م)، دراسة مقارنة للدول النامية، القاهرة، دار مصر المحروسة.

12. الخثران، عبد الكريم بن سعد بن إبراهيم: واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية اطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، الرياض.

13. دستور جمهورية مصر العربية (2014م).

14. دلة سالم سليمان & الهندي، ابراهيم على (2013م): الفساد الإداري وأثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

15. الدويك، عبد الغفار عفيفي (2022م): تقرير عن: الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

16. رمضان السنوسي، وعبد السلام الدويبي (2019م): الفسد بين الشفافية والمساءلة، ليبيا، دار الكتب الوطنية.

17. ريهام عبد النعيم عيد (٢٠١٨م): أثر الجرائم الاقتصادية على النمو الاقتصادى مع التركيز على جرائم الفساد المالى, رسالة ماجستير غير منشور كلية التجارة, جامعه عين شمس.

18. سالم، حنان (2023م): ثقافة الفساد في مصر، دار مصر المحروسة، القاهرة، الطبعة الأولي.

19. السروجي، طلعت (2017م): التخطيط لمنظمات المجتمع المدني، دار الثقافة للنشر، مصر.

20. شتار، السيد على (2023م): الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الإسكندرية.

21. صالح مفتاح & فريدة، معارفي (2022م): الفساد الإداري والمالي: أسبابه– مظاهره– مؤشرات قياسه الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال.

22. عاشور، حمد صقر (2019م): قياس ودراسة الفساد في الدول العربية – مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية الديمقراطية، بيروت.

23. عبد العالي حاجة (2023م): الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة،٢٠١٣م.

24. العبد القادر، أحمد (1441هـ): الفساد المالي والإداري بين جهود مكافحته ودور الأجهزة العليا للرقابة في الحد منه، تقرير صادر عن ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية.

25. عماد الدين إسماعيل مصطفى (2023م): ظاهرة الفساد الإدارى فى الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة مع دراسة تطبيقية, رسالة ماجستير غير منشوره كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

26. فاروق، عبد الخالق (2017م): الفساد في مصر دراسة اقتصادية تحليلية، العربي للنشر، القاهرة.

27. محمد أحمد درويش (2020م): الفساد ومصادره نتائجه – مكافحته, القاهرة, عالم الكتب.

28. محمد شومان (2018م): قراءات في جرائم خاصة، المجلة الجنائة القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الأول، القاهرة المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية.

29. محمد عبد الفتاح (٢٠١١م): الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع (نماذج ونظريات)، الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث.

30. محمد عبد الله أبو علي (2023م): الفساد والرشوة في المجتمعات النامية، المجلة القومية، المجلد السابع عشر، العدد الثالث، القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

31. محمد نبيل سعد (2018م): إدارة الموارد البشرية فى المؤسسات الاجتماعية، الإسكندرية، دار الطباعة الحرة.

32. محمد، عبد الفتاح (2017م): الفساد الإداري والمالي مظاهره – سبل معالجته، النزاهة، نشرة دورية، العدد 3.

33. مسعد الفاروق حمودة (٢٠١٠م): التنمية والمجتمع مدخل نظرى لدراسة المجتمعات المحلية, الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

34. معابرة ، محمود محمد عطية (2023م): الفساد الإداري وعلاجه في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الإداري والأردني، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان.

35. معابرة، محمود محمد (2023م): الفساد الإداري وعلاجه في الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولي.

36. نهى محمد محمد (٢٠١٧م): الفساد الإداري في المنظمات الحكومية, مجلة منشورة, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, العدد 3, جامعة قناة السويس. كلية التجارة.

37. نهى محمد هلال الشوبرى (2022م): مدى إلتزام الجمعيات الأهلية بتطبيق معايير الشفافية والمحاسبية فى عملياتها, رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان.

38. هلال، محمد عبد الغني حسن (2017م): مقاومة ومواجهة الفساد القضاء على أسباب الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر الجديدة، القاهرة.

39. هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط (2022م): فاعلية مشاركة الجمعيات الاهلية في الحد من ظاهرة الفساد, مجلة البحوث الإدارية, مجلة منشورة، العدد ٣٣, القاهرة, معهد اكتوبر العالي للاقتصاد.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1.Aibieyi, S. (2007): Anti- corruption strategies and development in Nigeria: A case study of the Independent Corrupt Practices Commission (ICPC) and Economic and Financial Corruption Commission (EFCC), A Journal of Contemporary Research, 4 (1).

2.Burkhardt - Meehl (2015): Identifying stress factors for success in early child abuse neglect prevention programs in a rural setting, university of Capella.

3.Clinard Marshell. B.& Meier Report F, (2018), Sociology of Deviant Behavior, 30ed, U.S.A, Wadsworth cengage.

4.Dirks, Ropret, (1988) "Stravation and Famine": Cross-Cultural Codes and Some Hypothesis Tests, Cross- Cultural Research, N.Y,MC Graw-Hill, Feburary, Vol27, No-2.28-69.

5.Gashumba, Jeanne Pauline (2010): Anti-corruption agencies in Africa: a comparative analysis of Sierra Leone and Malawi, Magister Legum, University of the Western Cape, South Africa.

6.Joshua. Eisentien (2014): Physical pmnishment and child abuse in United States and Spain, university of Templl, doctoral dissertation.

7.Len Buglow (2019). Social work supervision and it is role in enabling community visitor, promotes and protects the rights if children, Australian Social work, V.926, N3.

8.Maria Dimopoulou (2017). Review of international perspectives on social work global. Conditions and local practice, child and family social work, v. 12.

9.Owakowski, Eva (2016). An analysis of family violence, dating violence perpetration and social learning theory, U.S.A., Florida: Barry university school of social work, doctoral dissertation.